الاشتراكية والتفاوت الاقتصادي

الدكتور عبدالرسول سلمان
مدرس في قسم الاقتصاد

من الاهداف الرئيسة التي تسعى الى تحقيقها الحركات الاشتراكية في العالم ـ ومن جملتها الاشتراكية العربية ـ هو تقليص التفاوت الاقتصادي في توزيع الدخول والثروة بين ابناء المجتمع الواحد[1] . ولا يمكن لاي نظام اقتصادي ان يسمى نظاماً اشتراكياً ما لم يسع الى تحقيق هذا الهدف[2] .

ان الاشتراكية لا تقضي كلياً على التفاوت الاقتصادي وتجعل افراد المجتمع كافة يستلمون دخولاً متساوية[3] . بل انها تهدف الى تقليل

---

(١) يقصد بالتفاوت الاقتصادي التفاوت في كل من الدخول والثروة . ولكن لما كان التفاوت في الدخول يتولد بصورة خاصة عن التفاوت في الثروة . لذا فحينما نتكلم عن التفاوت في الدخول نقصد بذلك ضمنيا التفاوت في الثروة أيضا .

(٢) انظر كتاب Comparative Economic Systems لمؤلفه RALPH H. BLODGETT مثلا صفحة ٦٢٤ وصفحة ٤٢ وكتاب Economic Systems لمؤلفه GEORGE N. HALM صفحة ٢٤٠ .

(٣) لا يمكن للاشتراكية ان تساوي بالدخول بين افراد المجتمع الواحد وذلك للاسباب التالية :

١ ـ ضرورة توزيع العمال والموظفين على مختلف الاعمال في القطر والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث صعوبتها وسهولتها لذا فأن من الضروري وضع مكافأة (أجور ورواتب) مختلفة تتناسب مع طبيعة هذه الاعمال . فلو كانت هذه المكافات متساوية أو متقاربة لرأينا تهافتا كبيرا على الاعمال السهلة وغير المرهقة ولابتعد المستخدمون عن الاعمال الصعبة والمرهقة . فيجب ان يكون الاجر على قدر المشقة .

٢ ـ ثم هناك الاختلاف في القابليات بين الافراد ـ الطبيعية والمكتسبة منها ـ والتي تولد اختلافا في المهارة والكفاءة في العمل لذا فلا يمكن المساوات بين كافة الافراد من حيث الاجور والرواتب بل وجب اعطاء اجور ورواتب مختلفة تتناسب مع كفاءة ومهارة كل منهما والا تقاعس ذوي الكفاءة والمهارة العالية عن أداء أعمالهم على الوجه المؤمل . وربما لما سعى احد الى تطوير قابلياته ما دام الاجر في الاخير لا يتغير .

هذا التفاوت بينهم وتجعل الفرق او النسبة بين الحدين الادنى والاعلى للدخول على اقله . ان مقدار هذا الفرق أو مقدار النسبة بين هذين الحدين للدخول فى قطر ما يتوقف بصورة خاصة على الفلسفة الاقتصادية أو النظام الاقتصادي القائم في ذلك القطر ومدى اندفاع ذلك القطر في فلسفة هذه . فاذا تمكن قطر ما من تقليل هذا التفاوت بين فترة واخرى فيمكننا ان نقول ان ذلك القطر كان قد اتجه نحو الاشتراكية او انه اتخذ بعض الاجراءات الاشتراكية التى ادت الى تقليص هذا التفاوت .

فمثلاً لو فرضنا انه فى عام ١٩٥٠ كان الفرق بين العشر الادنى من ذوى الدخول الواطئة والعشر الاعلى من ذوى الدخول العالية فى قطر ما هو ١ الى ١٠٠ . ثم ان هذا الفرق أصبح فى عام ١٩٦٠ مثلاً ١ الى ٥٠ فحينئذ نقول ان التفاوت فى الدخول فى هذا القطر كان قد تقلص وان هذا القطر كان قد اتخذ بعض الاجراءات الاشتراكية لتقليل ذلك التفاوت .

ولكن يجب ان لايتبادر الى الذهن ان تقليص التفاوت الاقتصادى يؤدى دائماً الى زيادة الدخول الواطئة على حساب الدخول العالية . ان تقليل التفاوت بين الحد الاعلى والحد الادنى للدخول قد يتخذ احد الاشكال التالية .

١ ـ زيادة الدخول الواطئة وتقليل الدخول العالية .
٢ ـ زيادة الدخول الواطئة مع بقاء الدخول العالية كما كانت سابقاً .
٣ ـ زيادة الدخول الواطئة مع زيادة الدخول العالية بنسبة اقل من زيادة الدخول الواطئة .

ثم ان تقليل التفاوت الاقتصادى يمكن ان يتخذ اشكالاً اخرى والتى لا يمكن لاى قطر اتباعها وهى :

١ ـ تقليل الدخول العالية والواطئة ولكن تقليل الدخول الواطئة بنسبة أقل من الدخول العالية .

٢ ـ تقليل الدخول العالية وبقاء الدخول الواطئة كما كانت سابقاً .

ان الهدف الرئيس الآخر الذى تسعى الى تحقيقه كافة النظم الاقتصادية هو زيادة الانتاج القومى فى القطر أو زيادة البضائع والخدمات المتوفرة للاستهلاك بالنسبة الى افراد القطر . أو بعبارة أخرى زيادة معدل الدخل الفردى فاذا تمكن قطر ما من تقليل التفاوت الاقتصادى وبنفس الوقت رافق تلك زيادة فى الدخل الفردى فيكون ذلك القطر قد احرز هدفين رئيسين فى وقت واحد . ولكن هل يمكن ان يكون ذلك ؟ ان الاجابة على هذا السؤال سيأتى فيما بعد .

ثم ان السؤال المهم الآخر الذى دائماً يثار فى هذا الخصوص هو هل يمكن تحقيق التقليل فى التفاوت الاقتصادى دون التعرض للحريات الاقتصادية فى التوفير والاستثمار والعمل والاستهلاك أو بعبارة أخرى هل يمكن تحقيق ذلك دون التعرض لحرية الحافز الفردى؟ فهنا يبدأ الخلاف بين الجانبين الاشتراكي والرأسمالي • وان كان كلاهما يعتقد انه لا يمكن الوصول الى هذا الهدف دون التعرض لهذه الحريات . الا ان الخلاف يتأتى من اعتقاد الجانب الاشتراكى ، من ان تحقيق هذا الهدف هو افضل من هذه الحريات اى انه مستعد للتضحية بهذه الحريات فى سبيل تحقيق هذا الهدف . اما الجانب الاخر فيعتقد ان هذه الحريات هى افضل من المنافع التي قد تجنى من تحقيق هذا الهدف أي انه غير مستعد الى التضحية بهذه الحريات فى سبيل تحقيق الهدف المنشود . الا ان الكثير من الاقطار الرأسمالية ومن جملتها أمريكا اخذت تتقبل اخيراً فكرة تحديد هذه الحريات لا التضحية بها فى سبيل تحقيق بعض التقليل فى التفاوت الاقتصادى وسلكت طريقاً يختلف عن الطريق الذى سلكته بعض الاقطار الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى وفيما يلى سنقارن بين هذين القطرين من حيث التفاوت الاقتصادى فيهما والطريق الذى سلكه كل منهما فى سبيل التقليل من هذا التفاوت .

المقارنة بين التفاوت في توزيع الدخول في الاتحاد السوفيتي وفي امريكا وطرق معالجتـــه :

ان الدخول فى امريكا وفى غيرها من الاقطار الرأسمالية عـادة تُستلم على شكل واحد أو أكثر من الاشكال التالية :

١ ـ اجور ورواتب تستلم من قبل العمال والموظفين .

٢ ـ ريع يستلم من قبل اصحاب المواد الاولية أو الطبيعة .

٣ ـ فائدة تستلم من قبل اصحاب رأس المال .

٤ ـ ربح يستلم من قبل أصحاب المشروع أو المنظمين .

اما فى الاتحاد السوفيتى فأن الدخول عادة تستلم على شكل واحد وهي أجور أو رواتب • ولـكن هناك من يستلم فائدة بنسبة قليلة ونطاق ضيق وذلك عن القروض الحـكومية . اما اشكال الدخول الفردية الاخرى من ريع وربح وفائدة فأنها معدومة تماماً فى الاتحاد السوفيتى(٤) . فيمكننا ان نقول بما ان كافة الافراد فى الاتحاد السوفيتى يستلمون دخولهم على شكل اجور ورواتب لذا فان كافة الافراد العاملين فى هذا القطر هم اما عمال أو موظفين .

ان الملـكة الخاصة فى وسائل الانتاج (مثل المكائن والمعدات والمناجم والمزارع والعمارات .. الخ) هى المصدر الاساسى للتفاوت الاقتصـــادى والذى يؤدى باصحابها الى استلام دخولاً على اشكال أخرى غير الاجور والرواتب وبما ان الاشتراكية تسعى الى تأميم الملـكيات الخاصة فى وسائل الانتاج لذا فأنها تقضى على الدخول التى تتأتى عنها بعـد ان يتم تأميمهـا وتحويلها الى ملـكيات عامة .

ان تاميم الملـكيات الخاصة وتحويلها الى ملـكيات عامة كان قد نُفّذ فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الاشتراكية فى عـام ١٩١٧ . ان هـذه الطريقة أى طريقة التاميم هى الوسيلة التى اتبعتها الثورة فى تقليل التفاوت

---

(٤) انظر كتاب R. H. BLODGETT الذي سبق ذكره صفحة ٤٠٤ .

الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى وتمكنت بهـا من تقليـص التفاوت كثيراً بالنسبة لما كان عليه من قبل .

ان الحـكومة السوفيتية ارادت فى بادىء الامر ان لا يكون التفاوت بين الحد الادنى والحد الاعلى للدخول يزيد عن نسبة ١ الى ٣ . الا ان هذه النسبة بين الحدين الادنى والاعلى لم تتحقق بل ان هذه النسبة كانت اكثر من ذلك بكثير كما انها اخذت تتسع بمرور الزمن . فمثلاً فى عام ١٩٣٢ كانت النسبة بين الحدين الادنى والاعلى للدخول هى ١ الى ١٠ وفى عام ١٩٣٧ كانت النسبة ١ الى ١٢ وفى عام ١٩٣٨ كانت النسبة ١ الى ١٨ . ان بعض الاحصائيات تبين ان هذه النسبة قد وصلت فى خلال السنيين الاخيرة الى حوالى ١ الى ٦٤[٥] .

ان هذا التباين فى الدخول فى الاتحـاد السوفيتى يعبر عـن التباين النقدى فى الدخول فقط ولا يشمل قيم الخدمات الاجتماعية التى تقدمهـا الدولة لمواطنيها . فاذا اضفنا قيم هذه الخدمات الى الدخول النقدية واذا افترضنا ان نصيب ذوى الدخول الواطئة من هذه الخدمات هى اكثر من نصيب ذوى الدخول العالية منها لتبين لنا ان هذا التباين فى الدخول هـو أقل مما ذكرنا . الا ان بعض النقاد يعتقد ان الخدمات الاجتماعية التى تقدم الى ذوى الدخول العالية هى اكثر من الخدمات التى تقدم لذوى الدخول الواطئة . فاذا صح ذلك واضفنا قيم هذه الخـدمات الى الدخول النقديـة لأصبحت نسبة التفاوت في الدخول أكثر مما ذكرنا .

أما فى امريكا فان التفاوت فى الدخول بين الحدين الادنى والاعلى هو أكثر بكثير عما هو فى الاتحاد السوفيتى . فمثلاً ان بعض الافراد فى أمريكا يستلمون دخلاً يزيد على المليون دولار فى السنة بينما هناك افراداً يستلمون دخلاً يقل عن ٥٠٠ دولار فى السنة . أى ان النسبة بين هذين الدخلين تزيد عن ١ الى ٢٠٠٠[٦] هذا مع العلم ان التفاوت فى الدخول

---

(٥) انظر نفس الـكتاب السابق صفحة ٤١٤ و٤١٥ .
(٦) انظر نفس الـكتاب السابق صفحة ٣٨٥ .

اخذ فى التقلص فى امريكا خلال السنين الاخيرة عما كان عليه سابقاً . وان هذا التقارب النسبى فى الدخول كان قد حدث لا على حساب الدخول العالية بل حدث بسبب زيادة الدخل القومي والدخل الفردي واستيعاب هذه الزيادة من قبل أصحاب ذوى الدخول الواطئة .

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اخذ الدخل الفردى فى أمريكا فى الارتفاع وفى نفس الوقت اخذ اصحاب الدخول الوطئة يستلمون دخولاً حقيقية اعلى مما كانوا يستلمون من قبل اى قبل منتصف القرن المذكور . فمثلاً ان الدخل الفردى الحقيقى فى امريكا كان قد ارتفع فى عام ١٩٥٠ الى ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٠٠ ، وكان فى عام ١٩٠٠ ضعف ما كان عليه فيعام ١٨٥٠[٢] . ان هذه الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقى كان مصحوباً بتقليل ساعات العمل ايضاً . فان ساعات العمل فى الزرعة كانت قد انخفضت من معدل ٧٢ ساعة فى الاسبوع فى عام ١٨٥٠ الى معدل ٤٨ ساعة فى الاسبوع فى عام ١٩٥٠ . اما فى الاعمال غير الزراعية فان ساعات العمل كانت قد انخفضت من معدل ٦٦ ساعة فى الاسبوع فى عام ١٨٥٠ الى معدل ٣٩ ساعة فى عام ١٩٥٠ . لذا فان الفرد فى امريكا كان قد ربح من جراء زيادة معدل دخله الحقيقى ومن تقليل ساعات العمل . هذا وان التفاوت فى الدخول كان قد تقلص عما كان عليه سابقاً[٧] .

ان تقليص التفاوت فى الدخول فى امريكا (وان كان قليلاً) فقد حدث بطريقة تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التى اتبعت فى الاتحاد السوفيتى . فبينما اتبع الاتحاد السوفيتى طريقة التأميم لتقليل التفاوت الاقتصادى نرى أمريكا اتبعت طريقة الضرائب (التصاعدية والتركات) بصورة رئيسية لتقليل هذا التفاوت .

فان الدولة شرعت تأخذ نسبة أكبر من الدخل القومى بواسطة

---

(٧) انظر كتاب Compartive Economic Systems لمؤلفه W. Loucks صفحة ٥٠ .

الضرائب التصاعدية وتعيد توزيعه أو صرفه على ذوى الدخول الواطئة على شكل خدمات اجتماعية مختلفة. فمثلاً فى سنة ١٩٥٥ ان العائلة التى كانت تتألف من زوج وزوجة وطفلين وتستلم دخلاً مقداره (٥٠٠٠) دولار فقد كانت تدفع ضريبة تساوى ٤٠٠ دولار أو ٨ر٥ بالمائة من دخلها . بينما عائلة مماثلة تستلم دخلاً يساوى (١٠٠٠٠٠) دولار فى السنة فقد كانت تدفع ضريبة تساوى ٢ر٥١ بالمائة من دخلها . وعائلة مماثلة تستلم دخلاً مقداره (٥٠٠٠٠٠) دولاراً كانت تدفع ضريبة تساوى ٣ر٨٠ بالمائة من دخلها[٨] . ان هذه الضرائب التي تستلمها الدولة من ذوي الدخول العالية تعود هي بدورها فتوزعها على الخدمات الاجتماعية التي ينال القسط الاكبر منها ذوى الدخول الواطئة .

ثم هناك ضرائب الارث التى وضعتها الحكومة الامريكية فى السنين الاخيرة والتي بواسطتها أخذت الحكومة تستلم نسبة كبيرة من تركات الافراد ذوى الدخول العالية وتقوم بتوزيع ذلك ايضاً على ذوى الدخول الواطئة بشكل خدمات اجتماعية وهذا اجراء آخر قامت به الحكومة الاميركية لتقليل التفاوت الاقتصادى .

هذا بالاضافة الى الدور الكبير الذى لعبته النقابات العمالية التى اخذت تستعمل سلاح المساومة الجماعية فى تقليل ساعات العمل ورفع الاجور الحقيقية للعمال اذ تمكنت من الحصول على معظم المكاسب التي تتولد عن زيادة انتاجية العمل كما انها عقدت اتفاقيات مع أصحاب الاعمال لرفع الاجور بنفس النسبة التى ترتفع بها تكاليف المعيشة . ان رفع الاجور الحقيقية للعمال معناه رفع هذه الطبقة من ذوى الدخول الواطئة الى الاعلى وتقليص التفاوت بينها وبين ذوى الدخول العالية .

طريقة أخرى لمعالجة التفاوت الاقتصادي :

فمن هذا العرض السريع لتقليص التفاوت الاقتصادى فى الدخول

---

(٨) انظر نفس الكتاب السابق صفحة ٤٩ .

فى الاتحاد السوفيتى وفى امريكا نلاحظ ان كلاً من هذين القطرين كان قد سلك أو اتبع طريقاً يختلف عن الآخر فى تحقيق هذا الهدف .

فالاتحاد السوفيتى كان قد اتبع طريقة التأميم الكلى لملكية وسائل الانتاج . بينما نرى امريكا كانت قد اتبعت بصورة رئيسية طريقة الضرائب (التصاعدية والتركات) ولم تسلك طريق التأميم سواء كان الجزء منه أو الكلى .

ثم هناك طريقة ثالثة تقع وسط بين هاتين الطريقتين وهى تأميم بعض ملكيات وسائل الانتاج أو الملكيات الكبيرة وجعلها ملكيات عامة وترك ملكيات وسائل الانتاج الصغيرة غير مؤممة أي ملكيات خاصة . وبنفس الوقت اتباع طريقة الضرائب التصاعدية والتركات . أي توليد قطاعين في الانتاج والتملك قطاع عام وقطاع خاص مع الضرائب التصاعدية والتركات فى القطاع الاخير كما هو الحال الان فى بعض الاقطار الاوربية مثل انكلترا والسويد ...

فاذا سُلك هذا الطريق الاخير لتقليل التفاوت فعلى الدولة فى مثل هذه الحالة تشجيع القطاع الخاص وان تسعى الى افهام العاملين في هذا القطاع بأنه سيبقى خطاع خاص وسوف لا يناله التأميم في أي حال من الاحوال . وان تستمر الدولة فى بث روح الثقة بين اصحابه وافهامهم ان قطاعهم هذا ضرورى جداً الى القطاع العام كالزوج والزوجة لا يمكن لاحدهم ان يسعد دون الآخر على حد قول البروفسور دبيلو . بى . رايداوى[٩] .

اما اذا تسربت فكرة التأميم اليهم أو انتابتهم الريبة فى نية الحكومة نحوهم فان ذلك سيؤدى حتماً الى اضعاف القوى الانتاجية فى هذا القطاع بصورة خاصة وفى القطر بصورة عامة وربما ادى ذلك الى توقف الانتاج

---

(٩) وذلك في محاضرة نشرت له تحت عنوان « التقدم الاقتصادي في البلدان المتخلفة » من قبل اتحاد الصناعات العراقي في كانون الثاني سنة ١٩٦٣ .

كلياً فى بعض المجالات . اذ ان المنتج الذى يشعر أو يعتقد ان ملكيته فى وسائل الانتاج سوف تؤمم عما قريب فان هذا المنتج سيتقاعس عن تحسين أو تجديد وسائل انتاجه هذه او انه قد يتقاعس حتى عن ادامتها أو صيانتها . ومن المتوقع ان كافة الاستثمارات في القطاع الخاص سوف تتوقف تلافيا لتأميمها .

ثم ان اصحاب رؤوس الاموال سيحاولون تهريب أموالهم الى خارج القطر واستثمارها هناك فى مشاريع اجنبية . وحتى ان اصحاب وسائل الانتاج سيحاولون بيع ملكياتهم ان امكن بيعها حتى لو بسعر بخس يقل كثيراً عن سعرها الحقيقى وتهريب اثمانها الى الخارج وذلك خوفاً من التأميم . هذا وان مدى الارتباك الاقتصادى الذى سيتولد سوف يعتمد عما اذا أعتقد ان التأميم اذا تسرب الى القطاع الخاص هل ان الحكومة سوف تصادر هذه الملكيات من غير تعويض عنها أم انها ستدفع تعويضاً عن ذلك . ثم اذا دفع تعويضا عن وسائل الانتاج المؤمم فهل ان هذا التعويض هو تعويض كامل يساوي القيم الحقيقية لوسائل الانتاج المؤممة أم ان هذا التعويض هو تعويضا جزئيا يساوي بعض قيم وسائل الانتاج المؤممة • ان هذا الارتباك بلاشك سوف يكون على اشده اذا اعتقد ان التأميم سوف يكون بلا تعويض او ان تعويضاً جزئياً سوف يدفع بدل وسائل الانتاج المؤممة • انا اذا كان التعويض كاملا أي انه مساويا الى القيم الحقيقية لوسائل الانتاج المؤممة فحينئذ يكون الارتباك على اقله .

تقليل التفاوت الاقتصادي وتأثيره على الدخل القومي :

لقد اثرنا سؤالاً سابقاً لم نجب عليه حتى الان وهو هل يمكن تقليل التفاوت الاقتصادى وفى نفس الوقت زيادة الدخل القومى أو معدل الدخل الفردى ؟ ونرى الان ان نجيب عليه كما يلى :

لكى يتمكن قطر ما من زيادة دخله القومى فعليه ان يزيد من كميات وسائل الانتاج التي في حوزته ولكن من الناحية الاخرى ان زيادة وسائل الانتاج تعتمد بدورها على زيادة الاستثمار الذى يتأتى عن زيادة التوفير

وان زيادة التوفير تتطلب زيادة في الدخل القومي هذا وان الدخل القومي كما نعلم عادة يوزع بين الاستهلاك والتوفير ولكي نزيد التوفير علينا ان نزيد الدخل القومي[١٠] . لذا فاننا نرى ان هناك علاقة دائرية بين هذه العوامل يعتمد كل منهما على الاخر . كما موضح في ادناه .

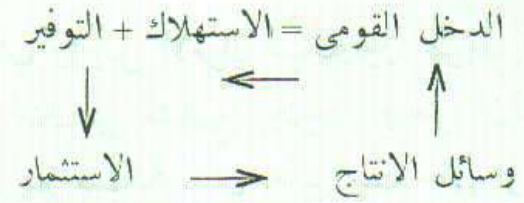

ولاشك بانه في البلدان المختلفة اقتصادياً مثل العراق ان القسم الاكبر من الدخل القومي عادة يذهب للاستهلاك ولا يوفر منه الا الجزء القليل . اذ ان اقتصادنا عادة يسمى : كما يقال في اللغة الانكليزية "From Hand to Mouth Econony" أي اقتصاد « من اليد الى الفم » .

ان هذا الجزء الصغير الذى يوفر ويستثمر من دخلنا القومى عادة يقوم به اصحاب الدخول العالية . اذ انهم هم وحدهم الذى يزيد دخلهم عما يستهلكون . عدا بالطبع استثمار الدولة الذى يكوّن جزءً كبيراً من الاستثمار الكلى ... اما ذوى الدخول الواطئة فلاشك من ان دخولهم لا تكاد تكفى لسد ما يستهلكون فلا نتوقع منهم ان يوفروا شيئاً من دخولهم . لذا فان مهمة التوفير يقوم بها ذوى الدخول العالية وحدهم . وانهم يقومون بالاستثمار وتكوين رأس المال (وسائل الانتاج) والذى بدوره يزيد في الدخل القومي كما بينا آنفاً .

فاذا حاولنا تقليل التفاوت الاقتصادى بأخذنا قسماً من دخول ذوى الدخول العالية وتوزيعه على ذوى الدخول الواطئة فاننا بعملنا هذا سنقضى على قسم كبير من التوفير والاستثمار وتكوين رأس المال الذي كان يقوم به

---

(١٠) انظر كتاب "General Theory" الى J. M. Keynes فان الكتاب كله يدور حول هذا الموضوع .

سابقاً ذوى الدخول العالية . ثم ان ما سيستلمه ذوى الدخول الواطئة من زيادة فى دخلهم هو شيء يسير ويستهلك مع بقية ما يستلمون . لذا فمن المتوقع ان ينخفض الدخل القومي عما كان عليه سابقا ويؤدي عملنا هذا في تقليل التفاوت الاقتصادى الى افقار البلد أكثر من ذى قبل . اذ أن اشتراكيتنا هذه وان كانت قد ادت الى تقليص التفاوت الاقتصادى وحققت هدفاً رئيساً من اهدافها الا انها قضت على تحقيق هدف رئيس آخر الا وهو زيادة الدخل القومى للقطر اذ انها ادت الى تقليله . فيكون مثلنا هنا مثل المستجير من الرمضاء بالنار • أردنا الهروب من الفقر فاذا بنا أشد فقرا من ذي قبل •

اما اذا قلنا ان الدولة نفسها قد تأخذ على عاتقها زيادة الاستثمار عوضاً عن ذوى الدخول العالية وذلك من الضرائب التى تسلمتها منهم . فهنا نتسائل أي استثمار أكثر كفاءة ، هل هو الاستثمار الخاص أم الاستثمار العام ؟ فلاشك فان الاستثمار الخاص هو أكثر كفاءة من الاستثمار العام . (وذلك لاسباب لا يسعنا شرحها هنا) . ثم ان زيادة الاستثمار العام على حساب القطاع الخاص معناه اضعافاً لهذا القطاع وزعزعة الثقة فى نية الدولة نحو القطاع الخاص • هذا واننا نتقبل في الوقت الحاضر فكرة تقليل التفاوت بواسطة ضرائب معتدلة مع استثمار هذه الضرائب استثمارا صحيحاً مع بقية ما تستلمه الدولة من أموال من مصادر أخرى مثل واردات النفط والقروض الاجنبية • اذ ان ذلك أسلم وأفضل من تقليل التفاوت بواسطة التأميم أو بواسطة ضرائب عالية مع اعادة توزيعها على ذوي الدخول الواطئة لاستهلاكها من غير ان يأخذ بنظر الاعتبار تأثير ذلك على الدخل القومي والحريات الاقتصادية .

ان النتيجة المهمة التي تخرج منها في بحثنا هذا هو ضرورة المحافظة على القطاع الخاص وعدم شله وذلك للنشاطات الاقتصادية الواسعة التى يمكن ان يقوم بها هذا القطاع لصالح القطر وللقوى الانتاجية الكبيرة التى يمكن ان تنطلق منه فيما لو بقى قوياً مصاناً .

أما فى الاقطار المتطورة اقتصادياً فالامر هناك يختلف عما هو عليه فى

البلدان المتخلفة . اذ ان معدل الدخل الفردى فى هذه الاقطار هو أكبر بكثير عما هو عليه في البلدان المتخلفة اقتصاديا ويكون باستطاعة نسبة كبيرة من الافراد من التوفير . اذ ان دخولهم عادت لا تستهلك كلها كما هو الحال فى البلدان المتخلفة بل انها تزيد عما يستهلكون . ولذلك يكون في الامكان استثمار هذا الجزء من الدخل الذي يفيض على الاستهلاك . فاذا حاولت الدولة فى الاقطار المتطورة اقتصادياً من تقليل دخول ذوى الدخول العالية فان هذا العمل سوف لا يؤثر كثيرا على الاستثمار اذ ان الاموال التى تستثمر فى هذه البلدان ترد من كافة الطبقات الاقتصادية أى انها ترد من ذوى الدخول العالية والدخول المتوسطة وحتى من ذوى الدخول الواطئة . لذا فان تقليل التفاوت الاقتصادى فى هذه الاقطار لا يقلل من الاستثمار وتكوين رأس المال بل بالعكس ان ذلك قد يؤدى الى زيادة الاستثمار وزيادة رأس المال .

بعض نتائج التفاوت الاقتصادي :

ان الذين يدعون الى الاشتراكية وتقليل التفاوت الاقتصادى انما يريدون بذلك تحقيق مجتمع أفضل تسود فيه العدالة الاجتماعية لابناء الشعب جميعاً ولذلك فانهم يتوخون ملافاة النتائج التى تتولد عن التفاوت الاقتصادى والتى قد يكون بعضها كما يلى :

ان هؤلاء يعتقدون ان التفاوت فى الدخول سوف لا يُمكن ذوى الدخول الواطئة (وهى نسبة كبيرة من سكان الاقطار المتخلفة اقتصادياً) من ان يحيوا حياة على مستوى لائق يتمكنوا بواسطتها من تطوير قابلياتهم الطبيعية وغير الطبيعية والقيام بواجباتهم بطريقة صحيحة . ان حرمان هذه النسبة الكبيرة من السكان من مقتضيات الحياة الاساسية وعدم افساح المجال لهم للتقدم وتطوير قواهم وقابلياتهم انما يعود ضرره ليس فقط على هؤلاء الافراد بل ان ذلك يؤثر فى المجتمع ككل والذى يكون هؤلاء نسبة كبيرة منه .

فلو فرضنا ان عائلة عراقية تتألف من خمسة افراد تحتاج الى حوالى

٥٠ دينار شهرياً أو ٦٠٠ دينار سنوياً كي تتمكن من ان تكون في مستوى معاشي لائق يمكنها من تطوير قابليات افرادها والقيام بواجباتهم بصورة صحيحة . فهنا نتسائل ما هي نسبة العوائل التي يزيد دخلها عن هذا الحد وما هي نسبة العوائل التي يقل دخلها عن ذلك في العراق ؟ طبعاً ليس لدينا الان احصائيات تمكننا من الاجابة على هذا السؤال ولكن يمكننا ان نقول من ملاحظاتنا وتقديرنا ان نسبة العوائل التي يزيد دخلها عن هذا الحد هو قليل جداً بالنسبة الى عدد العوائل التي يقل دخلها عن هذا الحد . وقد لا نكون مغالين لو قلنا ان تقديرنا قد يؤدي بنا الى القول بان نسبة العوائل في العراق التي يزيد دخلها عن ٦٠٠ دينار سنوياً لا يتجاوز عن العشرة بالمائة على أكثر تقدير وان نسبة العوائل التي يقل دخلها عن ٦٠٠ دينار في السنة قد لا تقل عن تسعين بالمائة . ان ذلك معناه ان معظم السكان في العراق لا يتمتعون بمستوى معاشي لائق يمكنهم من تطوير قابلياتهم والقيام بواجباتهم على الوجه الصحيح . ان كفائة وانتاجية هذه النسبة الكبيرة من السكان سوف تكون بلاشك أقل مما يجب ان تكون لو انهم تمكنوا من ان يسدوا حاجاتهم ويطوروا قابلياتهم من غير ان يكونوا عُرضة الى العوز والجهل والمرض .

هذا وان هؤلاء يعتقدون ان التفاوت الاقتصادي يؤدي الى خلق طبقات وشعور طبقي بين افراد المجتمع الواحد . الامر الذي يولد النشاص بينهم وعدم الاستقرار . ثم ان القوى الاقتصادية التي يحصل عليها ذوي الدخول العالية سوف تمكنهم من الحصول على امتيازات ومعاملات خاصة في دوائر الدولة وامام القضاء . على الاقل انهم سيتمكنوا من الحصول على محامين أكفاء للدفاع عنهم وللحصول على مطاليبهم . كما انهم قد يتمكنوا من التأثير على المؤسسات السياسية والثقافية وغيرها وتسيرها بالطريقة التي تخدم مصالحها .

كما ان هؤلاء يعتقدون ان بعض الازمات الاقتصادية التي لازمت النظام الرأسمالي حتى اصبحت من خصائصه يمكن ان تفسر بانها نتيجة

لضعف القوة الشرائية عند اصحاب ذوى الدخول الواطئة . لذا فانهم ينادون بتقليص التفاوت الاقتصادى الذى يؤدى الى زيادة القوة الشرائية عند هذه النسبة الكبيرة من السكان وبذلك يمكن التخلص من هذه الازمات ومن الخسائر والمأسى التى تتولد عنها .

ان هذا العرض السريع للتفاوت الاقتصادى واسبابه ومعالجته ونتائجه يدعونا احياناً الى المضى والاقدام واحياناً الى التريث والحذر اذ أن الطرق التى يحتمل ان تسلك لتقليل التفاوت واحراز التقدم الاقتصادى هى عديدة ومتشعبة وان اختيار افضلها واكثرها نفعاً يتوقف على اجتهاد السالك وحنكته فى الاختيار وعلى طبيعة القطر الاقتصادى الذى يراد معالجته .

فمن النتائج التى تتولد عن التفاوت الاقتصادى والتى جئنا على ذكرها آنفاً نرى انفسنا وكأننا نريد ان نندفع الى عمل ما يجب عمله لتقليل هذا التفاوت ولكن من الناحية الاخرى عندما نرجع الى تحليلنا النظرى ـ فارضين انه مستكمل لكافة قواعد التحليل وانه يعكس الحقائق ويتوقعها ـ فعندئذ نرى ان عملنا هذا في تقليل التفاوت (على الاقل في الوقت الحاضر) قد يؤدى الى نتائج لا نرتضيها كتقليل الاستثمار ورأس المال والدخل القومى والتضيق على حريات الحافز الفردى ورد الفعل الذى يتولد عن عملنا هذا في داخل القطر وخارجه فعندئذ نرى من واجبنا التريث في الامر واعادة النظر فيه مجددا •

هذا ونود ان نؤكد أخيرا ان تحقيق هذا الهدف أي تقليل التفاوت الاقتصادي هو عمل انساني نبيل ولا نريد بأي حال من الاحوال المساس منه بشيء • ومهما يكن موقفنا من المبادىء والاهداف الاشتراكية الاخرى فأن هذا الهدف يستحق منا كل تقدير واهتمام • الا ان اختيار طريق المعالجة هو ما نحذر منه ونخشاه • أي اننا نخشى الا نوفق في الاختيار والا نسلك الطريق السوي فنزيد في الطين بلة ويكون عملنا وبالاً علينا لا سمح الله •